مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

دور التعليم في تنمية الموارد البشرية وأثره في الاقتصاد الوطني

الدكتور أديب علي صقر*

(تاريخ الإيداع 7 / 3 / 2018. قُبِل للنشر في 25 / 6 / 2018)

□ ملخّص □

تعد الموارد البشرية المحور الذي تدور حوله أي خطة في عملية النماء الشامل ، فهي الأساس في نجاح أي بناء اقتصادي لاسيما إن التخلف بحد ذاته لا يرتبط بالبلد أو الدولة بقدر ارتباطه بهذه الموارد والقوى العاملة منها ،على اعتبار إنها القوة القادرة على الأخذ بأسباب النمو والتطور والتجديد. وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تطمح إلى تحقيق حياة أفضل ، فان الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها هو احد أهم الوسائل التي تكفل تحقيق هذا الهدف. ويتم إعداد وتهيئة هذه الموارد من خلال عملية التعليم الذي يتوقف عليها تطور عملية التنمية في أي بلد من البلدان . ولعل نقص الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة والمتدربة هي المشكلة الأساسية التي تحد من مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم النامي. فبسبب هذه المشكلة لاتزال هذه البلدان تتعثر في عملية التنمية حتى تلك الدول التي تمتلك وفرة من رأس المال والموارد الطبيعية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور التعليم في زيادة وتحسين إنتاجية العمل و أهمية الاستثمار في العنصر البشري ودوره في عملية التنمية . بالإضافة إلى الأهمية النسبية للعمالة في الدخل القومي مقارنةً بأهمية التكوين الرأسمالي .

الكلمات المفتاحية :رأس المال البشري – فترة التفريخ – الكفاءة الداخلية – الكفاءة الخارجية.

* **مدرس – كلية الاقتصاد الثالثة– جامعة دمشق– دمشق–سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

The Role Of Education In Development Of Human Resources And Its Affect In National Economy

Dr. Adeeb saker*

(Received 7 / 3 / 2018. Accepted 25 / 6 / 2018)

□ ABSTRACT □

The human resources are the basic center for any plan in the process of a comprehensive development in addition to this the human resources play a Kay role in success of any economic establishment. The relationship between retardation and human resources is retardation and any city or country, due to the fact that human resources have a notable ability in achievement of growth and renewal . If the social and economic development aims to accomplish awe fare life, then because these two actions are the most important to realize this goal. These resources are prepared through the process of education which has a Kay part in development process in any country . Maybe the lack of skilled and qualified technical and administrative staff is the major problem that restricts the economic and social progress in any underdeveloped countries.

Because of this problem, these countries meet with difficulties in development process.

Even the countries which have abundance of capitals and natural resources face the same problem.

This search has studied the role of education in increasing and improvement the worker production and the importance of human beings investment and its role in the process of development .In addition the relative importance of the workers in national income in comparison with the importance of capitalist formation .

Key words: Human capital gestation, gestation period ,domestic efficiency , external efficiency .

*Assistant Professor-Third Faculty Of Economics-Damascus University-Damascus-Syria.

مقدمة:

إن التطور التقني الذي حصل في اقتصاديات الدول المتقدمة ماهو إلا نتاج العملية التعليمية والتدريس والتدريب الذي يحسن القدرات البشرية ويسهم في النمو الاقتصادي الذي ينعكس بدوره على التنمية البشرية. فالارتفاع المستمر في المستويات التعليمية وفي مهارة القوى العاملة أصبحت من المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاجية ومواصلة النمو. فالتقدم التكنولوجي يحتاج إلى توفير مستوى متقدم من نوعية العمل البشري وهذا يتطلب إنفاقا على تأهيل وتدريب القوى العاملة بمقدار يزيد على مايُخصص لوسائل الإنتاج الأخرى. ولا يبدو في الأفق القريب مايدعو لاعتبار الذكاء الصنعي أو الحاسوب الذكي بديلا أو معدلا لأهمية العنصر البشري الذي تكمن أهميته وفعاليته بتطوير الأدوات التكنولوجية التي بين يديه.

أهمية البحث و أهدافه:

يعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية . وهو من
أهم عوامل بناء رأس المال البشري وتحقيق التنمية حيث يؤدي الاستثمار فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى. وبالتالي فان الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الأفراد والمجتمع بل العالم بأسره فهو _ أي التعليم من أقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة دور التعليم وأهميته في تفعيل وتنمية الموارد البشرية بهدف تحسين إنتاجيتها وانعكاس ذلك ايجابيا في العملية الإنتاجية والتنمية الشاملة ويرتبط بتحقيق هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية نذكر منها :

1-دراسة واقع التعليم في سورية وتقييم كفاءته من خلال الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية .

2-دور قوة العمل في العملية الإنتاجية ومساهمتها في الدخل القومي .

3-دراسة العلاقة بين العلم والتنمية ، والتعرف على مدى الانسجام والتلاؤم بين مخرجات النظام التعليمي في سورية واحتياجات سوق العمل ، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة .

مشكلة البحث :

تتجسد مشكلة البحث في أن الخريجين في ظل نظام التعليم الحالي يتحولون إلى عاطلين عن العمل ، ويترافق ذلك مع تدني إنتاجية العمل وتراجع أداء العاملين في كافة المؤسسات ، الانتاجية منها والخدمية ومن المتوقع تزايد أعداد العاطلين عن العمل نتيجةً لتأثير تقنيات الحاسوب والاتصالات الجديدة التي أخرجت الكثير من الأيدي العاملة من دائرة العمل وألحقتهم بجيش العاطلين عن العمل .

منهجية البحث :

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال بيان دور التعليم وأهميته في تحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين ، نتيجة تحسين وزيادة مؤهلاتهم العلمية . كما اعتمدنا أيضاً المنهج التحليلي من خلال تحديد أثر بعض المؤشرات الاقتصادية كالتكوين الرأسمالي وقوة العمل على حجم الدخل القومي . وذلك بالاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية

فروض البحث :

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية :

1- هل توجد علاقة ارتباط قوية وواضحة بين درجة التحصيل العلمي وبين كفاءة العامل وإنتاجيته

2- تُعد العلاقة ضعيفة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل ، إضافة إلى غياب الانسجام والتلاؤم بين المراكز الوظيفية والمؤهلات العلمية .

3- عدم قدرة العاملين خصوصاً والقوى البشرية عموماً على استخدام التقنيات الحديثة ، وأثر ذلك على إنتاجية العمل .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (حداد 2005) : تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع قوة العمل العربية من حيث تحديد حجم السكان وخصائصهم ، و سمات أسواق العمل العربية وخصائصها. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين عربي ينضمون سنوياً إلى القوى البشرية العربية التي تبحث عن فرصة عمل ، وهذا يعني ضرورة تأهيلهم و إعدادهم فكرياً وأكاديمياً وتدريبياً ، خاصة في ظل التطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية .

2- دراسة (محمد شاطر 2001) : هدفت الدراسة إلى قراءة المتغيرات والظروف المحلية والإقليمية والدولية ، والتي لها تأثير مباشر وغير مباشر على مستوى العمالة في سوق العمل وماهية هذه العمالة من حيث القدرات العقلية والمؤهلات العلمية المكتسبة أكاديمياً والمدعومة بالتجارب العملية والتدريبية .. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة تشير إلى ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية وتزايد الطلب على الخدمات العامة الأساسية (التعليم والصحة والغذاء .....)

3- دراسة (عيدي محمد 1999) : هدفت الدراسة إلى تحديد وتقدير الحالة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وتحديد العوامل المؤثرة فيها . وتوصلت إلى تحديد العلاقة بين متوسط دخل الفرد الحقيقي المرتبط بالحالة التعليمية له ، ومعدلات التحاق الأفراد بالمدارس ، وتأثير ذلك على الكفاءة التعليمية للأفراد من جهة وكفاءتهم الإنتاجية المرتبطة بالمستوى التعليمي من جهة أخرى .

4- (التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرة في سورية 2005) : تناول التقرير عدة مواضيع ، منها واقع التعليم في سورية ، وقد تركز محوره الأساسي في دراسة العلاقة مابين التعليم والتنمية البشرية من منطلق أن بناء رأس المال البشري وتعزيز قدراته قد بات يمثل ركناً أساسياً ومفتاح التقدم في عصر المعرفة والتنافسية والتطور التقاني ، وتوصل التقرير في دراسته عن واقع التعليم في سورية ، إلى ضرورة التحول من مفهوم التعليم التقليدي التلقيني إلى مفهوم التعليم الفعال والمشارك . وتحويل التعليم من وظيفة الحصول على شهادة علمية إلى بناء رأس المال البشري يكون فيه التعلم من أجل توسيع الإدراك المعرفي وبناء الشخصية الإنسانية النقدية المتسائلة .

5- دراسة (علي عبد القادر 2001) : حاولت هذه الدراسة استكشاف أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار في رأس المال البشري . وخلصت الدراسة إلى أن أسس هذه العلاقة تتمثل في أن عرض العمل بمختلف مستوياته التعليمية ولمختلف الأسواق في ظل نظام تنافسي يعتمد على تقدير العائد على الاستثمار في التعليم

بواسطة الأفراد . كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن تقدير العائد على الاستثمار في رأس المال البشري عادة ما يُستخدم في تخصيص الموارد على مستوى الاقتصاد لمختلف مستويات النظام التعليمي ما يؤثر على عرض العمالة في سوق العمل

أما دراستنا الحالية فهي تتمتع ببعض السمات التي تميزها عن الدراسات السابقة وخاصة لجهة تركيزها تطبيقيا وبالاعتماد على بعض الإحصائيات السورية المتوفرة عن قوة العمل والتكوين الرأسمالي والدخل القومي على دور وأهمية كل من قوة العمل الماهرة والمؤهلة من حملة الشهادات الجامعية الأولى والعليا قياسا بالعمال غير المؤهلين مايدل على أهمية ودور التعليم في تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة القوة العاملة منها واثر ذلك في زيادة الدخل القومي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة .

أولا –أهمية الاستثمار في الموارد البشرية :

إن العنصر البشري المتمثل في الأفراد وفي جماعات العمل هو أقوى العناصر الإنتاجية وأعظمها أثرا في تشكيل حركة المؤسسات . فهم الذين يتخذون القرارات التي تهيئ للمؤسسة فرص الانطلاق والنجاح أو تسبب مشكلات ينتج عنها خسائر واحتمالات الفشل والانهيار .

إن الاستثمار في الموارد البشرية وتوجيهها وإدارة نظم العاملين فيها ، هو العنصر الحاسم للتقدم والتنمية وفي تراكم رأس المال. فالناتج الإجمالي في أي مجتمع هو محصلة قوى العمل المنتجة في هذا المجتمع، أي قوة العمل القادرة على العمل والراغبة فيه علما بان هذا الإنتاج غير مرتبط بالمعايير المادية فقط [1] . فالإحصائيات تؤكد على الازدياد المستمر لأهمية رأس المال الفكري وقيمته نسبةً لرأس المال المادي. وان 64% من الثروة العالمية اليوم هي ثروة فكرية غير مادية من حقوق وإبداع وتصميم واختراع وتقنية وخبرات وكل ما هو قيمة غير مادية وغير ملموسة ، بينما يكوّن رأس المال المادي 16% و رأس المال الطبيعي 20% [2] .

أن الاستثمار البشري يمكن أن يتحقق من خلال التطوير الذاتي للفرد، بمعنى أن يتولى الفرد مهمة تزويد نفسه بما يكفل له رفع وتحسين كفاءته عن طريق الاطلاع المستمر والاستفادة من خبرة الآخرين الذين يعملون معه ومحاولة إتقان العمل وإجادته. ولكن الإدارة العامة والأساسية للاستثمار البشري هي التعليم والتدريب وهي مسؤولية المجتمع ككل وليست مسؤولية الفرد وحده فحسب. لذلك فان مستوى التعليم والتدريب في أي مجتمع يعكس مستوى الاستثمار فيه كما إن هيكل التعليم (توزيع الأفراد المتعلمين على المراحل التعليمية والتخصصات المختلفة ونسبة الأفراد في كل مرحلة وكل تخصص) يعبر عن هيكل الاستثمار البشري . ولاشك إن رأس المال البشري يختلف من حيث خصائصه عن رأس المال المادي وهذا يرجع إلى اختلاف طبيعة كل منهما وخصائصه الإنتاجية.[3] . فمن جهة العمر الإنتاجي ، يعد هذا العمر لرأس المال البشري أطول منه في رأس المال المادي ، فالإنسان بعد إتمام تعليمه وتدريبه بإمكانه الاستمرار في ممارسة النشاط الاقتصادي لسنوات طويلة تفوق تلك السنوات التي يمكن خلالها استخدام الآلة . وهذا معناه أن تكلفة الاستثمار البشري وان كانت أكبر في المدى القصير من تكلفة الاستثمار المادي إلا أن الوضع ينعكس في المدى الطويل ، بحيث تتوزع تكلفته على سنوات عديدة ، وهذا ما يشير إلى ضرورة أخذ العمر الإنتاجي للاستثمار البشري في الاعتبار عند تقدير تكلفته .

أما من جهة التفريخ (gestatation period) اللازمة للاستثمار ، فتعد في الاستثمار لرأس المال البشري أطول بالمقارنة مع الاستثمار المادي ، فأي استثمار بشري لا تظهر نتائجه خلال فترة حدوثه،حيث لابد من مرور فترة زمنية تسمى فترة التفريخ،حيث تطرح في نهاية هذه الفترة السلعة الجديدة في الأسواق ، أو يدخل العمال المؤهلون في سوق العمل [4] .

من جهة ثالثة ، إن ظاهرة التقادم الفني التي تبدو بوضوح على رأس المال المادي بمرور الوقت،لا تصيب رأس المال البشري بالدرجة نفسها ، فإذا كان التقدم الفني يخلق باستمرار مهارات وخبرات جديدة لم تكن متاحة من قبل ، بحيث يصبح الفرد حديث التعليم والتدريب أكثر كفاءة من الفرد الذي تلقى تعليمه في فترات سابقة ، وان هذا الأخير يكتسب من خلال ممارسته للعمل خبرة تعوضه ولو جزئيا عن المهارات المفقودة وتجعله أكثر فهما لطبيعة العمل وأكثر استيعابا لأي مهارات جديدة .

وقد لاحظ بنيلسون و فيليبس 1977 ان الدور الذي يقوم به رأس المال البشري يتمثل في تأثيره على السرعة التي تتمكن بها البلدان المختلفة من اللحاق في سباق التقدم التقني .كذلك لاحظ روجر 1990 ان دور رأس المال البشري يتمثل في تأثيره المباشر على الإنتاجيه بتحديده لمقدرة البلدان على ابتكار التقنيات الجديدة الملائمة للإنتاج المحلي[5]

وخلاصة القول :إن الاستثمار البشري الذي يُعد التعليم مظهره الأساس هو في حقيقة الأمر من أهم محددات إنتاجية العمل في أي اقتصاد .فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد العامل ،كلما ارتفع مستوى المهارات والخبرات المتوفرة لديه .وبالتالي كلما ارتفعت إنتاجيته .هذا إلى جانب إن ارتفاع مستوى التعليم يخلق لدى الفرد إحساسا أعمق بمسؤوليات عمله:ويجعله أكثر قدرة على التكيف مع ظروف العمل ومواجهة صعوباته بأسلوب أفضل ،وهذا ما ينعكس كله في النهاية بشكل ايجابي على مستوى أدائه للعمل ومستوى إنتاجيته ما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ثانيا:العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية:

شهد مفهوم التنمية تطورا لافتا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، ولقد أكدت نظريات الكلاسيك والنيوكلاسيك على ضرورة رأس المال المادي وحتمية تراكمه لتحقيق النمو وذلك على خلفية دالة الإنتاج المعروفة والتي أصبحت تعتمد على كل من رأس المال (K) والعمل (L) إضافة إلى الموارد الطبيعية (N) وعامل التنظيم (o) المتضمن التعليم والتدريب والتأهيل وفق المعادلة الآتية :

$$Y=F(K,L,N ,O)$$

وقد حاولت كثير من الدول النامية بعيد استقلالها–منتصف القرن العشرين –التخطيط لبرامجها التنموية معتمدة على هذه المسلمات واجتهدت في توفير رأس المال،إن لم يكن عبر تعظيم المدخرات ،فبالاقتراض من الداخل والخارج ،فكانت النتيجة في اغلب التجارب ،فشلا في بلوغ التنمية وتراكماً لمديونيات الدولة.

وبدأ الاقتصاديون يراجعون هذه الأفكار ويدرسون التجارب الشبيهة للنمو وكانت المفارقة أن مستوى الانجاز الذي حققته أوربا في التأهيل وإعادة الأعمار عقب الحرب العالمية الثانية بوساطة (مشروع مارشال)كان كبيرا وواضحا مقارنة بانجاز الدول النامية.حينها بدأت النظريات تتحدث عن محورية رأس المال البشري وأهمية دوره في تعظيم معدلات النمو. حيث إن بناء رأس المال البشري وتعزيز قدراته قد بات يمثل ركنا أساسيا ومفتاح التقدم في عصر المعرفة والتنافسية . وتدل الدراسات المقارنة للعلاقة بين التعليم والتنمية في الدول الصناعية على أن التعليم له أفضل العوائد إذا تم هيكلة الوظائف والمهن بطرق تثمن العلم باعتباره مقابلاً للعمل[6] .

ولقد رصدت كثير من الدراسات نمط العلاقة مابين التعليم والتنمية بالتركيز على دور التعليم في تكوين رأس المال البشري(Haman Capital Formation) . ويمكن تلخيص تلك العلاقة بالنقاط الآتية [7] :

1–يزيد التعليم ويطور مهارات العامل ويسهم في زيادة إنتاجيته .حيث أن الاستثمار في التعليم يدفع بمعدلات النمو الاقتصادي نحو الأمام. فقد أثبتت الدراسات إن إنتاجية العامل ترتفع .بمعدلات تتناسب ومستوى تحصيله العلمي ،فهي

ترتفع بنسبة 30%بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية و320 %بعد دراسة 13سنة وبنسبة 600%بعد إنهاء دراسته الجامعية[8] .

2–يقود التعليم لحسن تخصيص الموارد وتعظيم العائد منها ،وبالنظر لدالة الإنتاج الخطية –سابقة الذكر–فان لمستوى التعليم دورا هاما في معدل الإحلال بين العمل ورأس المال وباعتبار أن التنمية مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد،وتنتج عن امتزاج وتوليف عدة عوامل ومكونات ، بالإضافة إلى التحديث السياسي والمؤسسي والتقدم الواضح في مستوى معيشة السكان وما من شك إن كل هذه العوامل يؤثر فيها التعليم ومستواه ونوعيته تأثيرا بالغا.

3–يعمل التعليم على تحسين توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر ،حيث يزيد التعليم من فرص الفرد في التوظيف وكسب الدخل ، وتزداد هذه الفرص كلما ارتقى الفرد درجات السلم التعليمي ،فخريجو الجامعات والمعاهد يحققون إنتاجية أعلى ويكسبون عائدات اكبر من الذين لم يحصلوا على شهادات ودرجات التعليم العالي . وهناك علاقة عكسية بين مستوى الفرد التعليمي ووضعه كشخص فقير ،حيث كلما ارتفع تأهيل الفرد ،زادت فرصته في الخروج من دائرة الفقر .

4–يساعد التعليم النوعي في خلف وإيجاد طبقة من القادة المؤهلين لإدارة شأن الدولة والمجتمع ،حيث يؤثر هذا النوع من التعليم على الطموح الشخصي للأفراد ،ويزيد من حدة التنافس فيما بينهم ،ما يدفع إيجابا حركة الإبداع والتطوير ،ولا يتم ذلك إلا بتأهيل قادة على كل المستويات لإدارة الدولة وقيادة المجتمع

5–يقود التعليم الجيد – وخاصة التعليم العالي –إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث أكدت جميع الدراسات على وجود علاقة ارتباط واضحة بين التوسع في التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثير في الإنتاجية – كما ذكرنا سابقا – .

إذاً ، يعد التعليم من أهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية ، حيث يؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة. وعليه فان الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الأفراد والمجتمع ،بل العالم بأسره . ويمكن إيجازها بالنقاط الآتية[9] :

1–تمكين الأشخاص من التوسع في التعليم والاستيعاب المنطقي للأمور والتواصل والاختيار السليم

2–زيادة إنتاجية الفرد وموارده التي يحصل عليها ،وتأثير ذلك على نوعية الحياة التي يعيشها ،وقد أوضحت الدراسات بأن كل عام دراسي إضافي يزيد من موارد الفرد بمتوسط عالمي يبلغ 10%

3–بناء قوة عمل ماهرة تتمتع بمهارات عالية ،تعد العمود الفقري لأي اقتصاد ديناميكي قادر على خوض التنافس العالمي.

ثالثا –كفاءة النظام التعليمي في سورية :

لما كانت تنمية الموارد البشرية تعني تزويد الإنسان بالمعرفة والمهارات والقابلية على العمل المنتج بهدف تلبية متطلبات التنمية من القوى العاملة بحسب أنواع المهن والاختصاصات في مختلف المستويات التعليمية ،وبهدف رفع وتحسين مستوى إنتاجية الفرد وتنمية المجتمع .فأن تخطيط القوى العاملة والاستخدام والتعليم هو الشرط اللازم والضروري لتنمية الموارد البشرية على الوجه الأكمل والأمثل ،وهذا يتطلب انتهاج سياسة واضحة ترمي إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في مجمل عملية الاستخدام والتطوير الملائم للموارد البشرية بما يحقق إستراتيجية وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك علاقة وثيقة بين الإنتاجية الاقتصادية من جهة ، و الثروة التعليمية وحجم الاستثمار الجاري في التعليم من جهة أخرى . ولعلنا لا نحتاج إلى جهد كبير كي نوضح أن التعليم هو الأداة التي يمكن بوساطتها تهيئة الأنماط اللازمة من الأيدي العاملة، وتحقيق تحول نوعي في تركيب القوى العاملة .

ولقد لاحظ بعض الاقتصاديين بأن زيادة الإنتاج القومي التي تحققت في بعض الدول الغربية كانت كبيرة، بحيث لا يمكن تفسيرها بالزيادة الحاصلة في الأرض والموارد الطبيعية وساعات العمل ورأس المال المادي بل يمكن تفسيرها بدور وأثر التعليم وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري .

((لقد تبين من دراسة نمو الاقتصاد الأمريكي للفترة 1900–1955 إن زيادة رأس المال الحقيقي بنسبة 1% قد أدت إلى زيادة الإنتاج بنسبة 2%سنويا. كما أن زيادة حجم التشغيل (ساعات العمل)بنسبة 1%سنويا قد أدت إلى زيادة الإنتاج بنسبة 7% . في حين أن هناك زيادة في الإنتاج القومي بنسبة 1.8%سنويا قد تأتت عن التغير في العنصر البشري الذي ينتج عن الاستثمار في رأس المال البشري[10]

أما في سورية ، وانطلاقاً من أن التعليم حق تكفله الدولة للناس جميعهم وإن مستوى التحصيل التعليمي ونوعيته يُعد شرطاً أساسياً لمواجهة التحديات في حياة الإنسان وللارتقاء بالمجتمع. وإن العمل حاجة أساسية للإنسان قبل أن يكون مورداً لرزقه . وإن قدرة الإنسان على العطاء تتوقف على مستوى التعليم الذي اكتسبه ومستوى كفاءة النظام التعليمي وتكامله مع النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل وعلى قدرة هذا النظام في توفير فرص العمل المجزية والمستدامة التي تكفل للفرد عيشاً كريماً واستقراراً مادياً ومعنوياً

لقد استهدفت إستراتيجية التعليم في سورية تحقيق إلزاميته في المرحلة الابتدائية ثم لمرحلة التعليم الاساسي فيما بعد للجنسين معا بغية القضاء على منابع الأمية بين الفئات الاجتماعية كافة.

كما استهدفت الإستراتيجية أيضا تحقيق مجانية التعليم بغية تمكين الفئات الاجتماعية كافة من الوصول إلى التعليم واكتسابه ، وكذلك تحقيق ديمقراطية التعليم التي تمكن الناس من متابعة تعليمهم إلى المستوى الذي تسمح لهم إمكاناتهم الوصول إليه . وبغية تقييم سياسة التعليم في سورية لابد من التعرف على كفاءة النظام التعليمي فيها من خلال الكفاءتين: الداخلية والخارجية

1–الكفاءة الداخلية :

إن معدلات التخرج والإعادة والتسرب هي مؤشرات على مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي فكلما ارتفعت معدلات التخرج ارتفع معها مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم . وكلما زاد متوسط عدد السنوات الدراسية للطالب في مرحلة تعليمية ما، كلما أدى ذلك إلى زيادة الهدر في الإنفاق على التعليم في هذه المرحلة .

فمثلاً بلغ عدد المتقدمين لشهادة التعليم الأساسي /289136 / طالبا"وطالبة خلال العام الدراسي 2002–2003 ، بلغ عدد الناجحين منهم /181995 / طالبا"وطالبة أي بمعدل نجاح 62,9 %. بينما بلغ عدد الطلاب المتقدمين لشهادة الدراسة الثانوية بأنواعها كافة و خلال الفترة الزمنية المذكورة أعلاه /249734 /طالباً وطالبة ،نجح منهم /165444 / طالباً أي بمعدل نجاح 66,2%[11] . في حين بلغت هذه النسب حسب منشورات وزارة التربية 71,2% عام 2016 لشهادة التعليم الأساسي و67,7% لشهادة الدراسة الثانوية للفرع العلمي و50,8% للفرع الأدبي . وتراوحت نسب النجاح في الثانويات المهنية بين 69,2 % للنسوية و68,9 % للصناعية و55 % للتجارية خلال العام الدراسي 2016/2015 وذلك حسب منشورات وزارة التربية.

وأما بالنسبة لتطور معدل الإعادة (الرسوب) فقد تناقص هذا المعدل تناقصاً كبيراً في كافة مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ، فبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن سورية ، بلغ معدل الرسوب مع بداية الألفية الثالثة 7%بالنسبة للتعليم الابتدائي و11%للتعليم الإعدادي وقرابة ال6%في التعليم الثانوي العام والفني[2] . ويتناقص هذا المعدل عاماً بعد آخر خلال السنوات الأخيرة الماضية . ما يدل على تزايد مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في سورية.

أما التسرب فهو انقطاع التلميذ أو الطالب عن المدرسة انقطاعاً كلياً قبل إتمام مرحلة التعليم التي التحق بها . ويعد معيار إنهاء المرحلة التعليمية موضوعاً على أساس أن لكل مرحلة تعليمية أهدافها المتكاملة .فمرحلة التعليم الأساسي (الأولى والثانية) على سبيل المثال مُعدة بحيث تقدم خلال تسع سنوات تربية شمولية متكاملة تقتصر على الأساسيات من المعارف والمهارات وبانقطاع الطالب عن الدراسة في هذه المرحلة فإن الأهداف التربوية لا تتحقق ويكون تعليم هذا الطالب غير مكتمل . وقد يؤدي هذا الانقطاع بارتداده إلى الأمية الأبجدية أو الثقافية .

من جهة ثانية ، تتزايد نسبة عدم الالتحاق طرداً مع ارتفاع المرحلة التعليمية ،ومع ارتفاع الصف في المرحلة التعليمية الواحدة ،وإنها تزداد عاماً بعد عام وأن تفاقمها في الريف أكثر منه في المدينة ،وبين الإناث أكثر منه بين الذكور. فهناك نسبة تقدر بـ25% من طلاب مرحلة التعليم الأساسي يتسربون منها قبل إتمامها إلى مصيدة الفقر والتخلف التعليمي وضعف مهارات القدرات البشرية .

وقد تضاعفت حالات التسرب في سورية خلال سنوات الحرب . حيث بلغت هذه النسبة مؤخراً حوالي 30% حسب تصريح السيد وزير التربية عام 2016 وذلك نتيجة الظروف القاسية التي تمر بها سورية وهجرة الأسر ضمن المحافظات السورية وأحياناً لجوءها ونزوحها إلى خارج البلد .

وتعد ظاهرة التسرب هدر في رأس المال البشري على صعيد المدرسة والأسرة والمجتمع ،وتتطلب إعادة التلميذ أو الطالب إلى الالتحاق بالمدرسة الكثير من الجهود البشرية والمالية والمادية[12] .

ولابد من الإشارة هنا إلى بروز ظاهرة المعيدين لامتحان الشهادة الثانوية العامة (الدورة التكميلية) ، حيث تعد من أبرز مظاهر الهدر غير المرئية وغير الداخلة في الحسابات الرسمية للهدر والفاقد وهي في تزايد مستمر ومرشحة للتزايد والتفاقم طرداً مع تشدد سياسات القبول في الجامعات السورية العامة . لذلك لا بد من اعادة النظر في نظام الدورة التكميلية وضرورة التشدد الممنهج للمراقبات وتطبيق القواعد والتعليمات الامتحانية وخاصة لجهة المراقبات أثناء تقدم الطلاب للامتحان النهائي .

2-الكفاءة الخارجية :

تعبر الكفاءة الخارجية للتعليم عن مدى التلاؤم بين السياسة التعليمية من جهة، واحتياجات التنمية وسوق العمل من مختلف الاختصاصات التعليمية من جهة أخرى .

فالكفاءة الخارجية تظهر في مدى ملائمة مؤهلات خريجي النظام التعليمي لأغراض المجتمع ، فهي تزداد بازدياد أداء الخريجين وتلبيتهم لحاجات العمل ومستوياته وتنخفض بانخفاض مستوى الأداء وعدم ملائمته . وترتبط هذه الكفاءة بتلبية احتياجات الخطة والتطورات الحاصلة في سوق العمل.

ولكن بنتيجة غياب الخطط الخمسية في سورية منذ أواسط ثمانيات القرن الماضي ، افتقدت المؤشرات الإجمالية لاتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي وبذلك أصبحت سياسة الاستيعاب الجامعي معزولة عن التطور الواقعي والفعلي في سوق العمل.

وقد انعكس ذلك بزيادة معدلات التسرب من المرحلة الثانوية والجامعية ، وزيادة معدلات البطالة في أوساط خريجي المعاهد الفنية والثانوية النسوية والتجارية إضافة إلى استمرارية الخلل في التوازنات بين مستويات التأهيل والتعليم المطلوبة وعدم التناسب فيما بين الاختصاصات الفنية واختصاصات العلوم الإنسانية ، وبين الاختصاصات الفنية العالية والفنية المتوسطة.فالمعروف أن نسبة كبيرة من المقبولين في الجامعات السورية يذهبون إلى كليات العلوم الإنسانية على حساب باقي الكليات الأخرى (التطبيقية والطبية) .مع بعض التغير النسبي للمسجلين في الكليات الطبية والهندسية في الفترة الأخيرة على حساب المسجلين بكلية الآداب والعلوم الإنسانية وغيرها من الكليات.

فمثلا"بلغت نسبة المسجلين في كلية الآداب بجامعة دمشق بكافة أقسامها36.9% للعامين الدراسيين 2007و2008،انخفضت إلى 33.9% عام 2009.وكذلك الأمر بالنسبة لكلية الاقتصاد ،حيث انخفضت نسبة المسجلين فيها من 9.03% عام 2007 إلى 8.6% عام 2008 في حين بلغت4.6% خلال العام الدراسي 2008-2009 ونفس الحال في كليات الحقوق والعلوم السياسية والتربية وغيرها .في حين ازدادت نسبة الطلاب المسجلين في كليات العلوم والكليات الطبية والهندسية(وقد يكون ذلك لانتشار ظاهرة المعيدين لامتحان الشهادة الثانوية العامة وآلية إجراء الامتحانات في معظم مدارس المحافظات السورية). إذ ارتفعت نسبة المسجلين في كلية العلوم بجامعة دمشق من 8,5% للعامين الدراسيين 2006-2007 و2007-2008 إلى 11,07% عام 2009 ،في حين ارتفعت هذه النسبة في الكليات الهندسية من 7,08%عام2007الى 8,69% و9,12% عامي 2008-2009 على التوالي. بينما بلغت هذه النسبة في الكليات الطبية 4.09% و4.07% و5.02 % للأعوام 2007-2008-2009 على الترتيب[13] .

ومن المؤكد تزايد هذه النسب حالياً في الكليات الطبية والهندسية كنتيجة طبيعية لنظام الامتحان المعتمد على الدورة التكميلية من جهة ، والتساهل بقصد أو بدون قصد أثناء امتحان الشهادتين الاساسية والثانوية من جهة ثانية .

ولا يقتصر مفهوم الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي على الخصائص النوعية لمخرجات هذا النظام بل يتعدى ذلك ليشمل صفاتهم الكمية أيضاً. فتلبية حاجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة وتوزعها بحسب المؤهلات والاختصاصات في فروع النشاط الاقتصادي ، يُعد جانب أساسي في الكفاءة الخارجية ، فهو يقضي على البطالة أو يخفضها إضافة إلى إقلال الهدر في الاستثمار التعليمي وزيادة إسهام العملية التعليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالمقابل فان زيادة عدد الخريجين من الاختصاصيين والفنيين عن احتياجات سوق العمل يعد هدراً كمياً في الكفاءة الخارجية لان ما انفق في إعدادهم لم يستخدم في العملية الإنتاجية أو في عملية التنمية .

من هنا نجد أن خطة التعليم في سورية كانت جزءً من الخطة العامة للدولة ، تهدف الى تحسين التركيب النوعي لقوة العمل ، باعتباره العنصر الأساسي في عملية التنمية . وبالتالي كان التعليم ولايزال غاية اجتماعية ووسيلة اقتصادية لزيادة الإنتاج ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية ، وبالتالي زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة .

رابعاً – الاطار التطبيقي (دور التعليم وأثره في الاقتصاد الوطني)

يلعب التعليم دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم المختلفة ، إنه مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات التي ننتجها وتحسين الانتاجية التي نحن في حاجة ماسة إليها . إنه السبيل – ويكاد يكون الوحيد – في رفع مستويات التوظيف وبناء قوى عمل ذات نوعية عالية ومرتفعة .

ولتقدير أثر كل من مصادر النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970 – 2010، قام الباحث باستخدام نموذج سولو لتقدير وحساب إنتاجية عوامل الإنتاج على أساس تقنية البواقي؛ حيث تلعب إنتاجية عوامل الإنتاج دوراً محورياً في تطور المحركات الذاتية للاقتصاد وتعطي تصوراً حول مدى تطور عنصري المؤسسات

والتكنولوجيا المسؤولين عن التطور الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد؛ وعبر تقديرات الباحث تم تقدير سلسلة إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة 1970 – 2010 كما هي في الشكل التالي : الشكل (1)

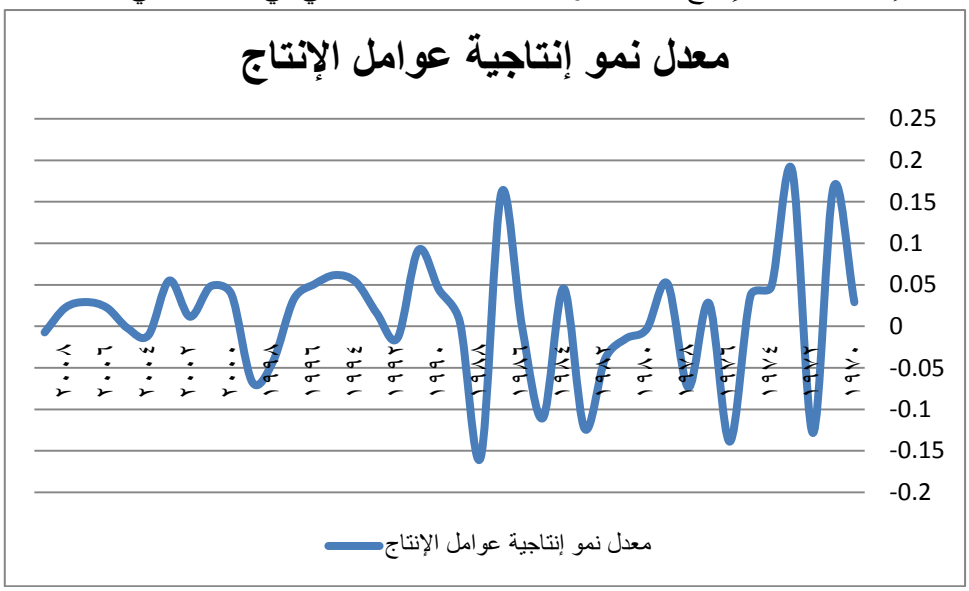

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

من الشكل رقم (1) يلاحظ كيف أن إنتاجية عوامل الإنتاج كانت تتغير إلى استقرار أكثر مع تطور الحالة الاقتصادية، وكانت هي المحرك الأساس للنمو الاقتصادي على غرار عاملي عدد العمال والتراكم الرأسمالي المكونان الكميان للنمو الاقتصادي وليس كما حالة إنتاجية عوامل الإنتاج المكون النوعي للنمو الاقتصادي .

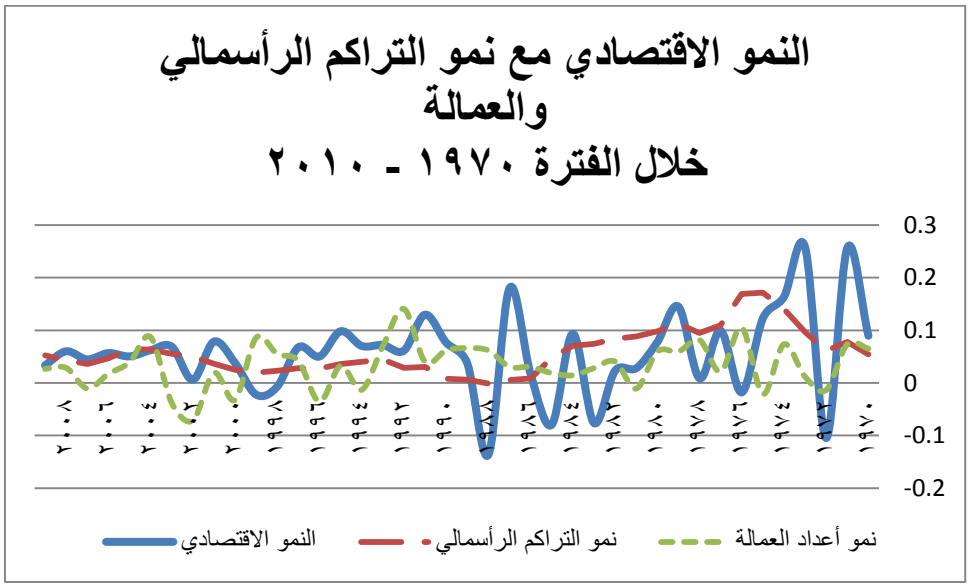

الشكل (2)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ولتقدير أثر كل من العمالة والتكوين الرأسمالي وإنتاجية عوامل الإنتاج كمصادر مكونة وداعمة للنمو الاقتصادي في سورية ، قام الباحث بتقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة 1970 – 2010 باستخدام برنامج الـ SPSS وكانت النتائج كما في الجدول (1) :

المتغيرات المستقلة	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	
	B	Std. Error	Beta	Sig.
الثابت	−14165.082	667.719		.000
إنتاجية عوامل الإنتاج	533.466	26.044	.215	.000
مجمل التكوين الرأسمالي	.331	.015	.701	.000
أعداد العمالة	1351.333	191.414	.220	.000
بارامترات النموذج	R	R Square	F	Sig.
	.998[a]	.996	3317.403	.000[a]

وتأخذ المعادلة الشكل الآتي :

$$GDP = 533.5 \times A + 0.33 \times K + 1351.3 \times L + c$$

حيث أن :

A: إنتاجية عوامل الإنتاج.

K: مجمل التكوين الرأسمالي.

L: أعداد العمالة.

C: الثابت.

يلاحظ من المعادلة السابقة أن لأعداد العمال وإنتاجية عوامل الإنتاج كمصدرين أساسيين للنمو الاقتصادي المساهمة الأكثر فاعلية في تحقيق هذا النمو ؛ وتعزى الأهمية النسبية للعمالة وإنتاجية عوامل الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن غالبية القوى العاملة في سورية هي من العمالة الماهرة (حملة الشهادات الجامعية والحرفة الماهرة) والتي أسهمت في مأسسة دورها وتطوير إنتاجيتها خلال الفترة التي رصدتها الدراسة ، خلافاً للدور والمساهمة المتواضعة لمجمل التكوين الرأسمالي (0.33)؛ مما يؤكد على أهمية تطوير وتنمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية والحاجة الماسة للتوجه نحو تطوير سياسات التعليم والتعلم في هذا الإطار على اعتبارها الرافعة الأساسية للنمو الاقتصادي .

الاستنتاجات والتوصيات :

أ- الاستنتاجات :

من خلال دراستنا لدور التعليم في سورية وأهميته في تنمية الموارد البشرية وتحليل أهمية اليد العاملة المدربة والمؤهلة ومساهمتها في الدخل القومي ، أمكن التوصل إلى نتائج عدة ، نذكر منها :

1- ارتفاع نسبة معيدي امتحانات الشهادة الثانوية العامة . هدر مخفي للموارد يتناسب طرداً مع سياسات القبول الجامعي .

2- هناك فجوة بين مناهج التعليم والتجارب المخبرية وافتقادها إلى المختصين بالإضافة إلى إهمال المكتبة المدرسية . وتدني نوعية الكتب الموجودة فيها ، بدليل فشل الكثير من الطلاب في استخدام الكتاب الجامعي وتركيزهم على المحاضرات المكتبية ، وعدم قدرتهم على اعداد حلقات البحث وأبحاث التخرج .

3-تزايد النسب العالية لخريجي العلوم الإنسانية مقارنة مع باقي العلوم من جهة ، ومع حاجة سوق العمل لهذا النوع من الخريجين من جهة أخرى ، وبالتالي فقد غاب التلاؤم والانسجام بين مخرجات النظام التعليمي في سورية ومتطلبات سوق العمل .

4-ان اختلال التوازن في قوة العمل وغياب التلاؤم والانسجام مع متطلبات سوق العمل ، يدل على ضعف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي في سورية ، وعدم قدرة هذا النظام على تحقيق التوازن بين مخرجاته في هرم القوى العاملة ، الأمر الذي ينعكس سلباً على العملية الإنتاجية ، وعلى التنمية الشاملة والمستدامة .

ب- التوصيات:

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات التي نعتقد بأنها ستسهم في تحقيق تطور وتنمية الموارد البشرية ، نذكر منها الآتي :

1-العمل على رفع مستوى التعليم في مراحله كافة ، ورفع كفاءة تقديم خدمات التعليم وتحسين فعالية التكاليف في المستويات المختلفة لهذه الخدمات ، وايلاء اهتمام خاص بالتعليم الفني والتدريب المهني ، وتدريب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل وفق أفضل المستويات العالمية المتاحة.

2-إعادة التفكير في سياسات التعليم والتدريب من خلال إعادة النظر في توجيه التمويل للتعليم العالي والتدريب المهني والتقني ، بالنظر لما أفرزته التحولات التقنية من متطلبات امتلاك الأفراد للمهارات التقنية واحتياج الدولة إلى الاستثمار في تطوير المهارات وتغيير الطلب من مختلف أنواع المهارات .

3-تعليم الأطفال المهارات الأساسية للحاسب الالكتروني وتدريب المدرسين على استخدام المواد التعليمية الجديدة ، نظراً للتطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات .

4-يجب أن تقوم وزارة التعليم العالي والهيئات البحثية المختصة بإعادة النظر في المناهج الدراسية والتدريبية بما يتناسب وتقديم المهارات وتجديدها ، وإعادة تدريب الخريجين لسنوات سابقة دون حصولهم على فرصة عمل ، وذلك بهدف التغلب على مشكلة نسيانهم السريع لمعرفتهم العلمية ، خصوصاً أمام التقدم المتسارع في التقنيات ومخرجاتها .

5-يجب أن يرافق هذا المنحى العلمي إعادة النظر في الأسلوب المتبع في التعليم بالجامعات ، بحيث تتحول تلك الجامعات من جعل فلسفة البحث العلمي والتقنية جزءاً من التعليم ، إلى جعل التعليم رافداً أساسيا للبحث العلمي وترسيخ التقنية . وبعبارة أخرى ، لاتنتهي علاقة الخريجين بالتعليم بمجرد تخرجهم من المدارس أو المعاهد أو الجامعات ، بل يجب ان يبقى الجميع في حالة تعلم وبحث مستمرين .

المراجع :

1- محمد مرعي مرعي ، اسس إدارة الموارد البشرية : النظرية والتطبيق ، دار الرضا للنشر ، دمشق تموز 1999 ، ص 96 .

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية في سورية للعام 2000 ، ص 49

3- محمد عدنان وديع ، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، شباط 1994 ، ص 129.

4- منى الطحاوي ، اقتصاديات العمل ، جامعة القاهرة 1995 ، ص 118 .

5- علي عبد القادر علي ، اسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، تشرين أول 2001 ، ص 16 .

6- Mark R.Rosenzweig " schooling learning and economic growth" in Ray Marshall Back to shared prosperity ,2000,p229 .

7- علي محمد عثمان العراقي ، التعليم والتنمية : دراسة لنسق العلاقة ودور المورد البشري ، السودان نموذجاً ، موقع الكتروني ، تاريخ الدخول 11 – 12 – 2017.

8- محمد متولي غنيمة ، التربية والتعليم وحتمية تطوير سوق العمالة ، كلية التربية بجامعة عين شمس ، الدار المصرية اللبنانية 1996 ، ص 15 .

9- باسمة محمد صادق ، دور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية ، موقع الكتروني ، تاريخ الدخول 18 – 9 – 2016 .

10 – عقيل جاسم عبد الله ابو رغيف وطارق عبد العزيز العكيكي ، تخطيط الموارد البشرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية 1998 ، ص 155 .

11 المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام 2004 ، الفصل الحادي عشر ، عدة جداول .

12 مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية ، دور التعليم والتدريب التقني والفني في التنمية المستدامة ، سلسلة دراسات ، العدد السابع ، بيروت ، حزيران 2007 ، ص 112 .

13 هيئة التخطيط والتعاون الدولي (هيئة تخطيط الدولة سابقاً) مديرية تخطيط التشغيل وسوق العمل ، 2010 ، دراسة غير منشورة .